دور التكامل الإقليمي في تحقيق التنمية المستدامة بدول المغرب العربي.

د. دلال عجالي أستاذ محاضر –ب–
جامعة عباس لغرور خنشلة

ليليا بوروبة طالبة دكتوراه
جامعة عباس لغرور خنشلة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التكامل الإقليمي في تحقيق التنمية المستدامة بدول المغرب العربي، إذ يعتبرالتكامل الإقليميعملية تقوم بها الدول في إقليم محددمن أجل تحقيق المصالح المشتركة بين الدول المتجاورة.

وخلصت الدراسة إلى أن التكامل الإقليمي المغاربييسعى إلى تطوير الموارد الطبيعية المشتركة بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:*التكامل، التكامل الإقليمي،التنمية المستدامة، التكامل الإقليمي المغاربي*

This study aims at identifying the role of regional integration in the achievement of sustainable development in the Arab Maghreb countries. The regional integration in the region is considered by countries in the region to achieve the common interests of the neighboring countries.

The study concluded that Maghreb regional integration seeks to develop common natural resources among Member States for sustainable development.

Keywords: *integration, regional integration, sustainable development, Maghreb regional integration.*

مقدمة

تعد قضية التكامل الإقليمي بين الدول المختلفة ظاهرة بارزة في عالمنا اليوم، خاصة وأن ظاهرة التكامل صارت تعرف انتشارا كبير بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ تسعى معظم دول العالم إلى إقامة تجمعات إقليمية من أجل الاستفادة من مزايا كل دولة، حيث يتم اللجوء إلى التكامل الإقليمي من طرف الدول لأجل تحقيق أهداف سياسية واجتماعية واقتصادية وبيئية تعجز عن تحقيقها منفردة، فهو عملية تسعى لتحقيق أهداف إنمائية مشتركة بين بلدين أو أكثر.

كما يسعى التكامل الإقليمي لتبني أهداف التنمية المستدامة من أجل ضمان حق ورفاهية الأجيال الحالية والقادمة، وفي هذا الصدد نجد التكامل الإقليمي المغاربي الذي يسعى إلىاتباع مناهج التنمية المستدامة من أجل الحفاظ على البيئة وترشيد استغلال الموارد الطبيعية .

– **إشكالية الدراسة:** سنحاول في هذه الورقة البحثية دراسة الإشكالية التالية:

كيف يساهم التكامل الإقليمي في تحقيق التنمية المستدامة بدول المغرب العربي؟

– **التساؤلات الفرعية:**

ومن هنا نستطيع طرح التساؤلات الفرعية التالية:

–ما المقصود بالتكامل الإقليمي؟

–فيما يتمثل التكامل الإقليمي المغربي؟

–ما العلاقة بين التنمية المستدامة والتكامل الإقليمي المغربي ؟

–كيف يساهم التكامل الإقليمي في تحقيق التنمية المستدامة؟

– **أهمية الدراسة:**

–تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في ابراز دور التكامل الإقليمي المغربي في تحقيق التنمية المستدامة ؛

–تزايد الاهتمام بدراسة موضوع التنمية المستدامة؛

–دورالتكامل الإقليميفي تحقيق التنمية المستدامة؛

–محاولة إثارة الاهتمام بضرورةتفعيل التكامل الإقليمي المغربي من أجل تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة؛

– **أهداف الدراسة:**

ويمكن إيجازها في مايلي:

–تقديم إطار نظري حول التنمية المستدامة؛

–التعرف على مفهومالتكامل الإقليمي المغربي والفرص التي يتيحها؛

–معرفة دور التكامل الإقليمي في تحقيق التنمية المستدامة بدول المغرب العربي.

– **منهج الدراسة:**

نظرا لطبيعة الدراسة المتعلقة بدور التكامل الإقليمي في تحقيق التنمية المستدامة في دول المغرب العربي فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك تماشيا مع طبيعة الموضوع.

ولمعالجة هذا الموضوع تم تقسيمه إلى العناصر الآتية:

المحور الأول:التأصيل النظري للتنمية المستدامة؛

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للتكامل الإقليمي المغاربي؛

المحور الثالث:التكامل الإقليمي المغاربي لتحقيق التنمية المستدامة.

أولا: التأصيل النظري للتنمية المستدامة :

1-مفهوم التنمية المستدامة: ويمكن إجماله في الجدول الآتي:

جدول رقم(01): مفهوم التنمية المستدامة

الباحث/الهيئة/الوكالة	المفهوم	الملاحظات
اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED)[1]	"بأنها ذلك النوع من التنمية الذي يوازن بين احتياجات الجيل الحالي والاجيال القادمة بعدالة، وذلك من خلال تحقق الاهداف الاساسية للتنمية، وفي ذات الوقت الحد من التأثيرات الضارة من عمليات التنمية على البيئة من خلال تحقق التكامل والتكافل والعدالة الاجتماعية المتعاقبة".	الملاحظ من هذا التعريف أن التنمية المستدامة تعنى بتوفير احتياجات الاجيال القادمة في المستقبل.
المعهد الدولي للبيئة والتنمية (IIDE) [2]	"تلك التنمية التي تركز في الأساس على ثلاث أنظمة رئيسية: النظام البيئي، الاقتصادي والنظام الاجتماعي، لكل نظام أهدافه الفرعية، تهدف إلى تعظيم المنفعة من خلال المفاضلة بين مختلف هذه الأهداف مع إعطاء الأولوية للنظام البيئي".	من التعريف نلاحظ أنه عرف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تعتمد على النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي كثلاث أنظمة رئيسية تهدف إلى تعظيم المنفعة.
المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية(ICLEI)[3]	"تلك التنمية التي تهدف إلى تحقيق الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المشتركة لجميع السكان، دون المساس باستدامة النظم الطبيعية والاجتماعية التي توفر هذه الخدمات".	الملاحظ من هذا التعريف أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تهدف إلى تحقيق الخدمات المشتركة للسكان ومع الحفاظ على النظم البيئية.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- حامد الريفي،**اقتصاديات البيئة، مشكلات البيئة–التنمية الاقتصادية– التنميةالمستدامة**، الإسكندرية،2015،ص،252،
- عثمان بودحوش، **قياس أثر تكاليف تحقيق متطلبات التنمية المستدامة على الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية، دراسة حالة شركة اسمنت عين الكبيرة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1-، 2016،2017.

ومنه يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تعمل على توفير احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار باحتياجات الأجيال القادمة.

2- العناصر الأساسية للتنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على ثلاثة عناصر أساسية، هي: الاقتصاد والمجتمع والبيئة، ومن الملاحظ أن هذه العناصر يرتبط بعضها ببعض، وتتداخل فيما بينها تداخلا كبيرا، فالاقتصاد أحد المحركات الرئيسية للمجتمع، وأحد العوامل الرئيسة المحددة لماهيته(مجتمع صناعي أو زراعي أو

رعوي، إلخ)، والمجتمع هو صانع الاقتصاد، والمشكل الأساسي للأنماط الاقتصادية التي تسود فيه، اعتمادا على نوع الفكر الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع[4].

الشكل رقم(01): يوضح العناصر الأساسية للتنمية المستدامة

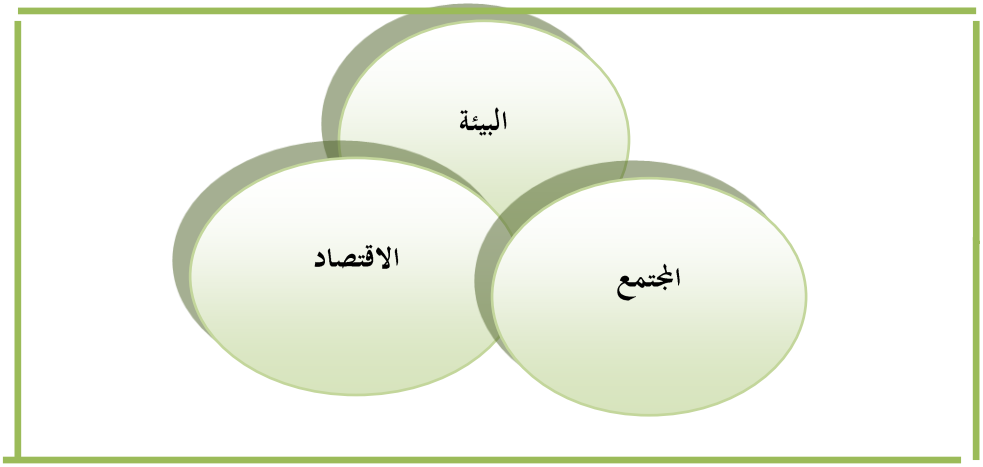

المصدر: إبراهيم بظاظو، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، عمان،2010، ص،116.

البيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها، كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة، ولذلك فإن أي برنامج ناجح للتنمية لابد له أن يحقق التوافق والانسجام بين هذه العناصر الثلاثة، وأن يصهرها كلها في بوتقة واحدة تستهدف الارتقاء بمستويات الجودة لتلك العناصر معا: أي تحقيق النمو الاقتصادي، وتلبية متطلبات المجتمع، وضمان السلامة البيئية، مع المحافظة في الوقت نفسه على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وعلى التمتع ببيئة نظيفة[5].

4- الأولويات المتابعة لأسس نجاح التنمية المستدامة:

يمكن إجمالي الأولويات المتابعة لأسس نجاح التنمية المستدامة في الشكل الأتي:

الأولويات المتابعة لأسس نجاح التنمية المستدامة	
استعمال الموارد الطبيعية المتجددة على أسس إنتاجية مستدامة، مع مايترتب على ذلك من إعادة صياغة الأسس الإنتاجية المعتمدة، ضمن أطر اقتصادية واجتماعية وتقانة تواكب روح العصر.	إدخال مفهوم اهتلاك رصيد الأصول الثابتة للموارد الطبيعية المتجددة في حسابات الناتج القومي، ذلك الاهتلاك الذي يقابل معدل تآكل الجانبين الكمي والكيفي لهذه الموارد.
تجاوز كفاية التطور التقاني وفاعليته معدل زيادة المدخلات-الإنفاق-، شريطة القبول الاجتماعي والشعبي لذلك التطوير، وبما لا يتعارض والجانب البيئي لمفهوم الاستدامة.	استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة، بمعدلات لاتتجاوز معدلات استحداث مصادر طبيعية أو صناعية متجددة أو بديلة.
التنمية البشرية المترافقة بالسيطرة التامة على معدل النمو السكاني في إطار التجديد المرشد الذي يربط المتغيرات السكانية بالتطورات التنموية، فلم يعد الكم الرديء يجدي في عالم اليوم وهو أقل جدوى في عالم الغد، فالسكان بالتطورات التنموية، فالسكان والتنمية هما الجناحان اللذان تحلق بهما الدول التي ترنو لمستقبل أفضل.	

المصدر:هادي أحمد الفراجي، **التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة**، الطبعة الأولى، 2015، ص،176.

5-الأهداف الانمائية للتنمية المستدامة للفترة(2015-2030):

تتمثل الأهداف الانمائية للتنمية المستدامة للفترة(2015-2030) فمايلي[6]:

-وضع حد للفقر المدقع بما في ذلك الجوع؛
-تحقيق التنمية مع المحافظة على طبيعة الأرض؛
-ضمان التعليم الفعال لكل الأطفال والشباب من أجل الحياة وتأمين سبل العيش؛
-تحقيق المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي وحقوق الإنسان للجميع؛
-تحقيق الصحة والعافية في كل مراحل العمل؛
-تحسين النظم الزراعية وزيادة ازدهار المناطق الريفية؛
-تعزيز المدن الاجتماعية، المنتجة، والمرنة؛

-كبح التغيير المناخي الذي يسببه البشر وضمان الطاقة المستدامة؛
-تأمين خدمات للنظام الإيكولوجي والتنوع الحيوي، وضمان الإدارة الرشيدة للمياه والموارد الطبيعية الأخرى؛
-تحويل الحكم باتجاه التنمية المستدامة.

ثانيا: الإطار المفاهيمي للتكامل الإقليمي المغاربي:

1- **تعريف التكامل الإقليمي:**ويمكن إجمال التعاريف في الجدول الآتي:

جدول رقم (03): تعريف التكامل الإقليمي

الباحث	المفهوم	الاستخلاص
هانس فان جينكل[7]	"عملية تقوم بها الدول في إقليم محدد، تزيد من مستوى التفاعل مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية، الأمنية، السياسية، وكذلك القضايا الاجتماعية والثقافية، ومنه فإنه يجمع الدول المتفردة داخل إقليم أوسع بحيث تكون درجة التكامل تعتمد على مدى رغبة والتزام دول السيادة المستقلة بتقسيم سيادتها للحصول على تكامل إقليمي أكثر فعالية من المفهوم التقليدي للسيادة".	نلاحظ من هذا التعريف أن التكامل الإقليميهو عبارة عن تجمع الدول المتفردة داخل إقليم أوسع وتقسيم سيادتها للحصول على تكامل إقليمي أكثر فعالية.
رقية بلقاسمي[8]	"التكامل بين أنواع أو فروع مختلفة من الأنشطة أو الوظائف ذات الصلة بها، أو السياسات والقرارات المتخذة بصددها منظورا إليها في نطاق مكاني معين قد يضيق ليتحدد بمنطقة صغيرة أو إقليم محلي في بلد معين أو يتسع ليشمل عددا من البلدان تشكل إقليما جغرافيا".	من هذا التعريف نلاحظ أن التكامل الإقليمي يعني التكامل بين الأنشطة والوظائف والقرارات بين مجموعة من البلدان التي تشكل إقليم جغرافي.

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- رقية بلقاسمي،**التكامل الإقليمي المغاربي، دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010،2011،ص،15.

ومنه يمكن تعريف التكامل الإقليمي بأن هعملية تسعى من خلالها الدول المجاورة إلى الاندماج والتكامل فيما بينها من أجل التعاون الاقتصادي والسياسي والاجتماعيو تحقيق المصالح المشتركة بين الدول المتجاورة وتحقيق التكامل.

2- التكامل الإقليمي المغاربي:

أ- لمحة عن التكامل الإقليمي المغاربي[9]**:**

تذكر موسوعة المغرب العربي أن لفظ بلاد المغرب هو مصطلح يطلق على كل البلاد الإسلامية الممتدة من حدود مصر العربية حتى ساحل المحيط الأطلسي وتضيف أن اسم المغرب يتناول كل الأقاليم العربية من الشمال الإفريقي.

وذكرت الموسوعة أنه وإن كانت لفظة المغرب قد حددت في بعض الأحيان باشتمالها على تونس، والجزائر والمغرب أو مايعرف باسم المغرب العربي الكبير فإن مدلولها التاريخي، منذ القرن السابع الميلادي كان يتناول حسب ماروته مصادر المؤرخين والجغرافيين القدامى كل الأقاليم الواقعة بين مصر من الشرق والمحيط الأطلسي في الغرب.

وتقع منطقة المغرب العربي بالتحديد في شمال قارة إفريقيا، تطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحدها شمالا وعلى المحيط الأطلسي غربا ويحدها من الشرق مصر والسودان ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي، وتضم منطقة المغرب العربي على الدول الخمس الآتية: الجزائر: ليبيا، تونس، المغرب، وموريتانيا.

عرفت منطقة المغرب العربي بعد حصول دولها على الاستقلال تجربتين بارزتين في محاولة منها لإقامة تكامل مغاربي، التجربة الأولى تزامنت مع موجة الإقليمية القديمة في فترة الستينات وهي تجربة اللجنة الاستشارية، أما التجربة الثانية فتمثلت في إنشاء اتحاد المغرب العربي والذي تزامن ظهوره مع موجة الإقليمية الجديدة في نهاية الحرب الباردة.

ب- مقومات التكامل المغاربي:

من بين مقومات التكامل المغاربي نذكر مايلي:[10]

- عنصر القرب أمر أساسي في أية عملية تكامل، وبالنسبة للدول المغاربية فإن وجود حدود جواريه يسهل عملية التبادل فيما بين هذه الدول، ويساعد على تقليص حجم تكاليف التبادل التجاري، وهي ميزة نسبية يجب استثمارها في عملية الاندماج الاقتصادي الإقليمي من خلال تحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود الجمركية، بالإضافة إلى بناء البنية الأساسية المتمثلة في الطرق والاتصالات المساعدة في ذلك؛
- تمتلك الدول المغاربية موقعا مميزا جنوب البحر المتوسط، يطل على الأطلسي، ويمثل الموقع في حد ذاته ثروة هائلة فيما لو استغلت في تقديم الخدمات الدولية المساعدة من نقل جوي وبحري وإنشاء مناطق صناعية لعادت بمداخيل اقتصادية تساهم في تطوير اقتصاديات الدول المغاربية؛
- يستحوذ المغرب العربي على ثروات طبيعية متنوعة، فالمغرب وتونس تمتلكان إمكانيات زراعية ورعوية لابأس بها وإمكانيات سياحية هائلة، كما أن الجزائر تعتبر عضو في منظمة الأوبك ولها احتياطات هائلة من النفط والغاز، فالجزائر وحدها تمتلك أكبر سابع احتياطي للغاز في العالم، وتعتبر ثاني أكبر مصدرله، وتعتبر الدولة رقم 14 في قائمة أكبر ملاك احتياطي النفط العالمي.

ج–الفرص التي يتيحها التكامل المغاربي:

من بين الفرص التي يتيحها التكامل المغاربي نذكر مايلي:[11]

- **جاذبية أفضل للاستثمارات:**

باعتبار أن النمو الاقتصادي يأتي نتيجة للتفاعلات بين الاستثمار والشغل والإنتاجية، فإن استدامته على المدى البعيد ترهن بقدرة الدول على تعبئة الادخار الداخلي وجذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية لتمويل النمو على المدى البعيد وتعزيز التنافسية والإنتاجية وقد أبرزت العديد من الدراسات والتحليلات التجريبية أهمية العلاقة القائمة بين التكامل والاستثمار والنمو في البلدان النامية، والبلدان الإفريقية منها بشكل خاص.

وفي مجال جذب الاستثمارات، حققت منطقة شمال إفريقيا إنجازات هامة من خلال العقد الماضي، إذ انتقل معدل الاستثمارات المباشرة الأجنبية، مقارنة بالتكوين الإجمالي للرأسمال الثابت، من 8 بالمئة في 2001 إلى حوالي 20 بالمئة في 2010، لكن النسبة المئوية لإجمالي الاستثمارات من إجمالي الناتج الداخلي بقيت شبه مستقرة خلال نفس الفترة بمتوسط 14 بالمئة حسب تقديرات البنك الدولي، وينبغي على كل الدول الإفريقية أن ترفع من معدل الاستثمار حتى يصل إلى 25 بالمئة من إجمالي الناتج الداخلي لتقديم دعم متواصل لنمو بمعدل 6 بالمئة، والقضاء على الفقر، إلا أن جاذبية الاستثمار المباشر الأجنبي تحيل حتما على بعض العوامل الأساسية كحجم السوق، وإطار الاقتصاد الكلي المقوم، ووجود شبكة من البنيات الأساسية المترابطة، والاستقرار السياسي والمؤسسي، إذ تتأثر قرات المستثمرين بالفعل وإلى حد كبير، بتقييمهم للمخاطر المرتبطة بالجوانب غير اليقينية في السياسات العامة، كما يتطلب جذب رؤوس الأموال المنتجة والرفع من حجمها سياسات استباقية على مستوى الاقتصاد الكلي، وإطار قانوني شفاف وقابل للتوقع، يمكن الشركات من مزاولة أنشطتها على الوجه الأمثل.

وينتج التكامل الإقليمي من خلال مواءمة الإطار المعياري وتدابير تلاقي الاقتصادات على المستوى الكلي، وبشكل تدريجي، سلوكا منضبطا يجمع مابين دول الاتحاد المعنية، مما يسهل التوقع بالسياسات الوطنية وتأمين بيئة الأعمال.

- **تظافر الوسائل المتاحة لاعتماد ردود إقليمية لرفع التحديات المشتركة:**

تشير الفقرتان الأوليتان من المادة2 من المعاهدة المنشئة لاتحاد المغرب العربي إلى أن الاتحاد يسعى إلى "تعزيز علاقات الأخوة التي تربط بين الدول الأعضاء وشعوبها" و"تحقيق تقدم ورفاهية المجتمعات التي تكونها...".

وعلى مستويات مختلفة، تواجه دول شمال إفريقيا نفس التحديات المرتبطة بالتنمية: التحدي المتصل بنمو ينشئ مزيدا من فرص الشغل اللائق، تنويع الاقتصادات وتقدمها، عدم كفاية الموارد المائية، التصحر والتكيف مع التغيرات المناخية، تعميق الديمقراطية والحكامة الجيدة، والقضايا الأمنية.

وبالنظر للأهداف المتصلة بالنمو وبالرغم من الفوارق في التقديرات المرتبطة بطبيعة المتغيرات المستخدمة، تتفق العديد من الدراسات والتحاليل على استنتاج أن اندماجا حقيقيا للاقتصاديات المغاربية قد يؤدي إلى زيادة معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي للدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي بنقطة أو نقطتين إضافيتين، ويعتبر البنك الدولي من جهته أنه قد يؤدي تعميق التكامل المغاربي مع تحرير الخدمات وتحسين بيئة

الأعمال إلى الزيادة في إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي محسوبا على أساس الفرد مابين 2005 و2015 بنسبة 34و27و24 بالمئة في الجزائر، والمغرب، وتونس بالتوالي،

ومن جهة أخرى، يبدو التكامل الإقليمي كرافعة مهمة للوقاية من النزاعات وتسويتها، وقد أظهرت التجربة الأوروبية منذ التوقيع على اتفاقية روما بأن تلاقي المصالح الاقتصادية وتعزيز أشكال التكامل تعتبر عوامل حاسمة لتسيير الحوار السياسي وتجاوز المواقف المتعارضة.

ثالثا: التكامل الإقليمي المغاربي لتحقيق التنمية المستدامة

تعاني دول المغرب العربي العديد من المشاكل البيئية كالتصحر وتدهور الموارد المائية والتلوث الصناعي وغيرها، الأمر الذي دفعها نحو التعاون والتكامل فيما بينها من أجل إيجاد حل لهذه المشاكل والحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

ويمكن إجمالي المحاور القطاعية لتوجهات التنمية المستدامة في دول المغرب العربي في الجدول الآتي[12]:

الجدول رقم (04): يوضح أهم المحاور القطاعية لتوجهات التنمية المستدامة

المحاور القطاعية	تحقيق التنمية المستدامة
المحافظة على التربة والغطاء النباتي ومقاومة التصحر	نظرا لتعدد مظاهر تدهور التربة المرتبطة أساسا بالخصوصيات المناخية واستعمالات واستخدامات مختلف أصناف الأراضي تتعهد الدول المغاربية بمايلي: -وضع سياسات ناجعة لاستصلاح واستعمال واستخدام الأراضي محافظة على التربة وخاصيتها تلبية لمقتضيات الأمن الغذائي؛ -دعم المشاريع القطرية المشتركة الهادفة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية للفلاحة وتنميتها؛ -تشجيع استعمال كل من شأنه أن يقلص من مظاهر تدهور التربة وخاصة منها الأسمدة العضوية والطرق البيولوجية عوضا عن الأسمدة الكيميائية والمبيدات.
المحافظة على الموارد المائية	نظرا لمحدودية الموارد المائية الطبيعية فإن الدول المغاربية تعمل على: -توفير المياه بالكمية الضرورية والنوعية المقبولة قصد تلبية حاجيات الشرب والري والصناعة والسياحة؛ -السهر على حماية الموارد المائية المهددة بمخاطر الاستنزاف والتلوث بجميع أشكاله؛ -العمل على ترشيد استعمال المياه في الدول المغاربية والمحافظة على الثروة المائية.
المحافظة على الثروات الحيوانية والنباتية	نظرا لدور النباتات والحيوانات في إرساء التوازن البيئي والمحافظة على التنوع البيولوجي تسعى الدول المغاربية إلى: -اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الحماية الكافية للأصناف الحيوانية والنباتية التي يجب رعايتها؛ -تقنين الاستيراد والتصدير والعبور لأنواع الحيوانات والنباتات البرية؛ -رعاية المحميات الطبيعية المتواجدة في الدول المغاربية والعمل على النهوض بها.
مقاومة التلوث وتحسين ظروف العيش	ومن أجل مقاومة التلوث وتحسين ظروف العيش فإن دول اتحاد المغرب العربي تلتزم بمايلي: -دعم الجهود الرامية إلى تحسين الظروف الصحية والحياتية للمواطن؛ -دعم المجهودات الرامية إلى الحد من السلبيات الناتجة عن الضجيج وبقية أشكال التلوث؛ -تشجيع استعمال مصادر الطاقة المتجددة التي تزخر بها دول الاتحاد المغاربي كالرياح والشمس والحرارة...؛ -مقاومة كل أعراض التلوث الصادر عن الأنشطة الحضرية والزراعية والتعدينية وعن المؤسسات الصناعية والسياسية ومؤسسات توليد الطاقة والوقاية من أضرارها بما يضمن سلامة البيئة ونقاوتها.
حماية السواحل والوسط البحري	-الاهتمام بالمسائل الوقائية لحماية الثروات البحرية والسواحل من أخطار التدهور والتلوث؛ -عدم إلقاء السوائل النفطية والنفايات السامة والخطيرة والمخلفات على الشواطئ وفي المياه الإقليمية لدول الاتحاد المغاربي مع تشديد المرافقة والتنسيق لضمان ذلك؛ -العمل على توحيد الإجراءات القانونية لردع اغراق السفن أو القوارب البحرية عمدا أو تخلص السفن من نفاياتها في المياه

	الإقليمية لدول اتحاد المغرب العربي.
المحافظة على التراث الطبيعي والثقافي	يعد احترام التراث الطبيعي والثقافي من مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعتبر دول الاتحاد المغاربي أن المحافظة على المعالم التاريخية والثقافية من دعائم الشخصية المغاربية. لذا تسعى الدول المغاربية إلى حماية تراثها وأخذه بعين الاعتبار في مخططات التنمية والتهيئة العمرانية من خلال المحافظة بصفة خاصة على الميزات البيئية وعلى توازن الموارد الطبيعية التي تساهم في النشاط السياحي.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

- مساهل سمية،**دور التكامل الإقليمي والشراكة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوروبي والإتحاد المغاربي**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف2، 2013،2014،ص،ص،177،174،175،176.

خاتمة:

وفي الأخير نخلص إلى أنه تقع على دول المغرب العربي مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم للموارد الطبيعية مثل المحروقات وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث البيئي كان كبير بدرجة غير متناسبة، يضاف إلى هذا أن دول المغرب العربي تتوفر على مؤهلات بشرية واقتصادية واجتماعية وبيئية ومالية وتقنية تساعدها على التكامل فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية وتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية.

فالتكامل الإقليمي المغاربي يعتبر خطوة ضرورية من أجل تحقيق التنمية المستدامة بين مجموع دوله.

نتائج:

- تتوفر بلدان المغرب العربي على موارد طبيعية ومالية وتقنية وبشرية تساعدها على التكامل فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية؛
- يعتبر التكامل الإقليمي المغاربي خطوة مهمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة بين مجموع دول المغرب العربي؛
- يسعى التكامل الإقليمي المغربي إلى تطوير الموارد الطبيعية المشتركة بين مجموع دوله؛
- يهدف التكامل الإقليمي المغاربي إلى انتهاج سياسات بيئية من أجل الحفاظ على البيئة والحد من الآثار السلبية للتلوث.

قائمة المراجع:

[1] حامد الريفي، **إقتصاديات البيئة، مشكلات البيئة–التنمية الإقتصادية– التنمية المستدامة**، الإسكندرية،2015،ص،252.

[2] عثمان بودحوش، **قياس أثر تكاليف تحقيق متطلبات التنمية المستدامة على الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية، دراسة حالة شركة اسمنت عين الكبيرة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1-، 2016،2017،ص،6.

[3] نفس المرجع، ص،7.

[4] إبراهيم بظاظو، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، عمان،2010، ص115.

[5] نفس المرجع، ص،116.

[6] هادي أحمد الفراجي، **التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة**، الطبعة الأولى، 2015، ص،ص368-373.

[7] رقية بلقاسمي، **التكامل الإقليمي المغاربي، دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010،2011،ص،15.

[8] نفس المرجع.

[9] رقية بلقاسمي، مرجع سابق،ص،ص،58،51،50.

[10]بن شلاط مصطفى، **إمكانية اندماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في دول المغربي العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015،2016، ص، ص، 174،175.

[11]الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال أفريقيا، **تحليل تحديات التنمية والأولويات لإعادة إطلاق عملية التكامل الإقليمي**، الاجتماع التشاوري بين مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الإقتصادية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية العاملة بشمال إفريقيا، حول آفاق التكامل المغاربي في السياق الإجتماعي، السياسي الجديد في المنطقة الفرعية،15 يناير 2013، الرباط، المغرب، ص،ص،4،3.

[12]مساهل سمية،**دور التكامل الإقليمي والشراكة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوروبي والإتحاد المغاربي**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف2، 2013،2014،ص،ص،177،174،175،176.